

## ( المادة الثالثة )

على المسوولين عن إدارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والمؤسسات والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى، وينص النظر عن الأحكام والنظم التي تخضع لها، أن يؤدوا المبالغ التي يستحقها لديها الممثلون المذكورون أيا كانت طبيعتها - فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال والإقامة - إلى الجهات التي يمثلونها وذلك خلال شهر من تاريخ استحقاقها .

## ( المادة الرابعة )

يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه فضلا عن أيلولة أو أداء المبالغ موضع المخالفة بحسب الأحوال ، طبقا لأحكام المواد السابقة .

## ( المادة الخامسة )

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

## ( المادة السادسة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ذي الحجة سنة ١٣٩٧ ( ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٧ )

أنور السادات

## قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧

بفرض بعض الرسوم على مقاولي القطاع الخاص

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرته :

## ( المادة الأولى )

تفرض على مقاولي القطاع الخاص الرسوم الآتية :

- (١) رسوم القيد في سجل مقاولي القطاع الخاص المعد بوزارة الإسكان والتعمير وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦٨ لسنة ١٩٧٤ بقصر بعض أعمال المقاولات على الهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام .

علم به

(١) رسم قيد مقاول أعمال تخصصية ومصنعية .. .. ٢٠

(٢) رسم قيد أعمال متكاملة .. .. ٣٠

(٣) رسم تجديد القيد كل خمس سنوات .. .. ١٠

علم به

(٤) رسم بنك تالف أو فاقد .. .. ٢

(٥) رسم قفل لمقاول أعمال متكاملة .. .. ١٠

(ب) رسوم الشهادات العامة المستجربة من السجل .. ١٢٠٠

(ج) رسوم استخراج شهادات الأعمال الراسية على المقاول :

(١) عمليات أقل من ١٠٠ جنيه .. .. ١٠٠

(٢) عمليات من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه .. .. ١٠٠

(٣) عمليات أكثر من ٥٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه .. .. ٢٠٠

(٤) عمليات أكثر من ١٠٠٠ جنيه إلى ٥٠٠٠ جنيه .. .. ٤٠٠

(٥) عمليات أكثر من ٥٠٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠٠ جنيه .. .. ١٠٠٠

(٦) عمليات أكثر من ١٠٠٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠٠٠ جنيه .. .. ٢٠٠٠

(٧) عمليات تجاوز ١٠٠٠٠٠ جنيه يحصل مبلغ ٢ جنيه عن كل ١٠٠٠٠٠

لاحقة على المائة ألف جنيه الأولى أو كسرهما بمقد أقصى ٤٠ جنيها .

## ( المادة الثانية )

تتولى الجهة التي يصدر بتجديدها قرار من وزير الإسكان والتعمير تحصيل

الرسوم المشار إليها في المادة السابقة .

## ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القانون في في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ذي الحجة سنة ١٣٩٧ ( ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٧ )

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥١٥ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ في شأن معاملة المهاجرين من العاملين

الذين يعودون إلى الوطن ؛

قرر :

## ( المادة الأولى )

تطبق أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ على السيد الدكتور فؤاد محمد

محمد بحر الطيب الشرعي الذي استقال للعمل في الخارج دون اتخاذ إجراءات

المهجرة .

## ( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٩٧ ( ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧ )

أنور السادات